ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تداعيات النقل غير المشروع للأسلحة على أهداف التنمية المستدامة

إعداد: عبير غيث

تمهيد

ثمة تقاطع واضح بين التهريب والنقل غير المشروع للأسلحة وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما إن ثمة مقصد واضح في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة مفاده الحد من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030. من أجل اقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيهًا أحد. والتنمية المستدامة مصطلح اقتصادي رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا تحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، كما تساهم في تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكب الارض.

ومن ثم فإن أهداف التنمية المستدامة هي دعوة عالمية للعمل للقضاء على الفقر وصون الأرض وتحسين الظروف المعيشية في كل مكان. وقد تبنت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذه الأهداف السبعة عشر في عام 2015، بوصفها جزء من جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 الذي حدد خطة مدتها 15 عاما لتحقيق تلك الأهداف.

لذا فقد استنفرت جهود الامم المتحدة وعدد كبير من المنظمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية، لتبني تطبيق أهداف التنمية المستدامة نحو إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة كل التحديات العالمية والقضاء على الفقر وتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك في المصادر غير المستدامة وحماية الموارد الطبيعية وحسن إدارتها، ومنع تدهور البيئة العالمية وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار بما يحقق مجتمع آمن يتمتع بالسلام والاستقرار.

ولكن يؤجج الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الصراع ويعاظم من تدهور الحالة الإنسانية وتقويض التنمية فقد أكد مجلس الأمن على الحاجة إلى الإرادة السياسية والإدارة الفعالة للأسلحة للتصدي للإتجار بالأسلحة والذخيرة لمناطق الصراع وتحويل مسارها. وخاصة أن

تحويل الأسلحة والذخيرة والاتجار بها عامل حاسم في تقويض السلام والأمن. حيث إن إساءة استخدام الأسلحة والذخيرة غير المشروعة لها آثار سلبية تتراوح ما بين الوفيات والإصابات والتشرد والأذى النفسي إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل على الوصول إلى الصحة والتعليم وتقديم الخدمات الإنسانية وحماية المدنيين والتنمية المستدامة. ومن ثم هناك أهمية لمعالجة كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأسلحة بما في ذلك الإنتاج والتصدير والتخزين.

أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويلها إلى جانب إعادة تحويلها إلى مستخدمين نهائيين غير مصرح لهم يولد مستويات عالية من العنف المسلح ويؤجج الجريمة والإرهاب. لذلك من مصلحة جميع الدول أن تفعل كل ما في وسعها لمعالجة المشكلة. وخاصة أن جميع الدول الأعضاء اتفقت على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة له آثار على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلام والعدالة والحد من الفقر والتعليم والمجتمعات الآمنة. وفي إطار حملتها **#لنبقي_الاسلحة_آمنة** تقدم مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان** هذه الدراسة التي ستركز على أثر النقل المشروع للأسلحة على تقويض مجموعة محددة من أهداف التنمية المستدامة. مع التركيز على الهدف 16 والعلاقة بين النقل غير المشروع للأسلحة والتنمية المستدامة.

أولا: التقاطع بين النقل غير المشروع للأسلحة والتنمية المستدامة

يعد تهريب السلاح غير القانوني من أصعب العقبات التي تواجهها الدول الممزقة جراء الحروب ووفقا للأمم المتحدة يساهم تهريب الأسلحة في زيادة معدلات الجريمة والارهاب ومن ثم قدرة الدول على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كما تقوض من تنفيذ نتائجها. وفي حين انتبه المجتمع الدولي متأخرا لإمكانية حصول منظمات إرهابية على أسلحة نووية تظل تجارة الأسلحة الصغيرة متساوية معها في الخطورة من جوانب عدة.

ومن المؤسف أنه بسبب الأوضاع التي تنتشر فيها الأسلحة المهربة غالبا ما يكون الضحايا من المدنيين الأبرياء الذين عادة ما يكونون بعيدين تماما عن الصراع الذي يدور حولهم. وأفضل مثال على الخسائر الاجتماعية التي تتسبب فيها الأسلحة المهربة هو استخدام الألغام الأرضية التي تثير مشكلات

في حد ذاتها نظرا لطبيعتها غير المتناسبة والعشوائية. ويستمر استخدام الألغام في جميع أنحاء العالم وحتى بعد انتهاء الحروب حيث تظل الألغام تحصد أرواح المدنيين الأبرياء أو على أفضل حال تصيبهم بتشوهات.

وعادة ما تستخدم الأسلحة المهربة بواسطة أطراف غير دولية مما يمثل تهديدا مستمرا بانعدام الأمن ويكلف خسائر اجتماعية فادحة. وبسبب طبيعة الأسواق العالمية من المستحيل وقف صفقات الأسلحة بصورة كاملة، مع اعتراف الأمم المتحدة بأن مشكلة تهريب الأسلحة الصغيرة غير ممكنة الحل، ولكن يمكن السيطرة عليهًا والحد منها.

وكان المثال البارز على ذلك هو الأزمة اليمنية حيث أدت استمرارية الحرب وتزايد انتهاك الاطراف الاقليمية لقرارات حظر توريد الاسلحة للحوثيين إلى تبعات مباشرة على قدرة اليمن على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما أثرت تجارة الأسلحة غير المشروعة وستظل تؤثر على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان الأساسية للشعب اليمني، بما يشمل حقوق الأفراد في الحياة والحرية والصحة والتعليم والأمن وحرية التنقل والفكر والتجمع والتعبير عن الرأي. حيث تُظهر التقارير المستمرة عن أعمال العنف على الخطوط الأمامية الحاجة إلى وقف رسمي لإطلاق النار. فما يزال الوصول إلى الخدمات الأساسية والسلامة والأمن بعيدًا عن متناول ملايين الأشخاص، إذ ما يزال 80% من سكان اليمن يكافحون للوصول إلى الغذاء. ومع الانهيار التام للنظام الصحي في البلاد، كما تموت امرأة كل ساعتين أثناء الحمل أو الولادة لأسباب يمكن الوقاية منها. كما **لا تزال الاحتياجات الأساسية غير متوفرة لعدد كبير من الأفراد، في ظل عدم توفّر 80% من الموارد المطلوبة لتنفيذ عمليات الدعم والاستجابة الإنسانية.** [i]

الهدف الأول: القضاء على الفقر

يؤدي انتشار الاسلحة وخاصة غير المشروعة إلى استدامة الصراعات مما يؤدي إلى تقويض جهود التنمية وتحقيق نتائج أفضل لتلك الجهود وخاصة أن النزاعات تؤدي إلى تدمير أصول الأسرة وسُبل عيشها، غالبا ما تؤدي الحرب إلى ارتفاع مستويات الفقر ومن ثم التأثير بشكل سلبي على احتمالية تنفيذ الهدف الاول من اهداف التنمية المستدامة والمعني بالقضاء على الفقر بحلول 2030.

ففي **اليمن** أدى الصراع إلى تراجع النمو الاقتصادي وتعطيل دخل الأسرة، ودفع الملايين إلى العيش في ظروف بائسة. فمنذ عام 2016 جري تعليق دفع الرواتب في القطاع العام الذي يوظف 30 بالمائة من اليمنيين العاملين بسبب أزمة السيولة ولم يتم استئنافه بالكامل بعد. وفي القطاع الخاص أغلقت ثلث الشركات أبوابها مع العديد من عمليات القطع الأخرى، مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال مما أثر على كل من العمال الرسميين وغير الرسميين. وإذا استمر الصراع حتى عام 2030، فمن المتوقع أن يصل نسبة السكان الذين يعيشون في فقر إلى 88% (34.1 مليون). أما السكان الذين يعيشون في فقر مدقع فمن المتوقع أنه إذا استمر الصراع حتى عام 2030 فإن هذه النسبة سترتفع إلى ما يقرب من 80 في المائة (30.1 مليون). من ثم يمكن القول إن احتمالية استمرار الحرب في اليمن إلى 2030 ستؤدي إلى أن الفقر في اليمن سيكون أكثر انتشارا وأكثر حدة بما يزيد عن 11 مرة عما كان عليه في عام 2014.[ii]

الهدف الثاني: الأمن الغذائي والجوع

ثمة علاقة لا ترقي الي الشك بين تهريب الأسلحة ونقلها الي أطراف النزاع بطرق غير مشروعة وبين استمرار النزاعات المسلحة وبالتبعية يؤدي استمرار النزاعات إلى انخفاض كبير في واردات الغذاء بسبب القيود ونقص القوة الشرائية ومحدودية النقد الأجنبي، مما يعرض المواطنين وخاصة الاطفال إلى الامراض وخاصة سوء التغذية والتقزم.

يعتبر سوء التغذية من أكثر الظواهر التي يعاني منها أطفال **سوريا**، وخاصة أن استمرارية الحرب لأكثر من 12 عاما أدت إلى أن برامج التغذية في سوريا بقيت دون دعم كافي. وحسب تقارير حقوقية فإن واحدا على الأقل من كل ثمانية أطفال في سوريا يعاني من التقزم بسبب سوء التغذية، وهناك أطفال يعانون وهو لا يزالون أجنة. كما أن كل واحدة من كل ثلاث نساء حوامل تعاني من فقر الدم ومن نقص مغذيات أخرى ضرورية، والآلاف منهن يعانين كذلك من سوء التغذية.[iii]

أما في **اليمن** ومنذ نوفمبر 2017 أدى الإغلاق الكامل للموانئ إلى انخفاض كبير في إمكانية الوصول إلى الغذاء مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار وإجبار بعض الأسر على تقليل الاستهلاك. وحتى اليوم لم

تعد الواردات الغذائية بعد إلى مستويات ما قبل الإغلاق. كما تم تدمير النظام الغذائي الضعيف بالفعل في اليمن، مما أدى إلى تدمير أو تعطيل إنتاج الغذاء وتوزيعه. [iv]

كما أكدت التقارير في نهاية عام 2019 إن عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية بما تزيد عن 60 في المائة (إلى أكثر من 10.7 مليون أو 36.1 في المائة من السكان) مقارنة بمستويات عام 2014. وإذا استمر الصراع حتى عام 2030 فمن المتوقع أن يعاني أكثر من 95% من اليمنيين من سوء التغذية. كما أدى الصراع أيضا إلى زيادة كبيرة في انتشار سوء التغذية الحاد الشديد لدى الأطفال بنسبة 9.2 بالمائة في عام 2019 - مما أدى إلى حصول اليمن على ثاني أعلى معدل لانتشار سوء التغذية الحاد الشديد بعد جنوب السودان. [v]

وفي عام 2021 حذرت أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة وهي الفاو واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية من معاناة 2.3 مليون طفل دون سن الخامسة في اليمن من سوء التغذية الحاد عام 2021 حيث حذرت من تعرض 400 ألف طفل للوفاة بسبب سوء التغذية الحاد الوخيم خصوصا لارتفاع معدلات الظاهرة في عام 2020.[vi] وستستمر هذه الأرقام في الزيادة بسبب النمو السكاني المطرد. بالقيمة المطلقة ومن المتوقع أن يرتفع عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد بحلول عام 2030 إذا استمر الصراع من 207,000 في عام 2014 إلى أكثر من 502,000. [vii]

الهدف الرابع: التعليم الجيد

غالبًا ما تستخدم الاسلحة المهربة للجماعات المسلحة دون الدول في التأثير علي الحق في التعليم، حيث يؤدي استخدام هذه الأسلحة في قصف المنشآت التعليمية أو حتى استهداف المعلمين إلى انهيار العملية التعليمية. وبشكل عام يمكن التعليم من أجل التنمية المستدامة الدارسين على اختلاف أعمارهم من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم والسلوكيات اللازمة للتصدي للتحديات العالمية المترابطة التي نواجهها، بما فيها تغيُّر المناخ وتدهور البيئة، وفقدان التنوّع البيولوجي والفقر وانعدام المساواة. ويعترف بالتعليم من أجل التنمية المستدامة كعنصر أساسي من عناصر الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتمحور حول جودة التعليم، وكعامل رئيسي للتمكين بالنسبة إلى جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.[viii]

وتعد إحدى أكثر خسائر النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية تأثيرا على المجتمعات والأفراد هي **الحرمان من التعليم** والذي يعد أحد أبرز الأمثلة على الخسائر الفادحة الاستمرار الصراع وانتشار الاسلحة، حيث تقل عادة نسبة الأطفال العائدين إلى المدرسة بعد كل نزاع مسلح إما نتيجة للأضرار المباشرة كالإصابات والإعاقات الجسدية وتضرر المباني الدراسية والسكنية والنزوح وفقدان أفراد العائلة، أو بسبب الأضرار غير المباشرة، كالفقر والبطالة وعمالة الأطفال والآثار النفسية طويلة الأمد. ونتيجة للنزاع المستمر فيها، فإن أكثر الأطفال الذين يبقون خارج قاعات الدراسة ينحدرون من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك سوريا واليمن والسودان.

ففي **سوريا** على سبيل المثال؛ تشير تقديرات يونيسف لعام 2021 إلى أن أكثر من مليوني طفل ما يزالون محرومين من التعليم جراء الحرب وما تبعها من حالات نزوح، فقد بلغ عدد النازحين الأطفال داخل سوريا نحو 2.6 مليون طفل. إضافة إلى ذلك، فإن تدهور الوضع المعيشي في البلاد ووصول عدد السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى ما يزيد عن 90%، أجبر الكثير من الأطفال على ترك الدراسة والتشبث بالعمل للمساعدة في تغطية نفقات أسرهم. لكن تلك العوامل فاقمها كذلك العجز المضطرد في مقاعد الدراسة، وإغلاق أبواب عشرات المدارس أمام طلابها نتيجة للأضرار التي لحقت بها. على سبيل المثال، تشير إحصاءات يونيسيف إلى أن المدارس في سوريا تعرضت إلى نحو 4,000 اعتداء منذ عام 2011، وخرجت واحدة من كل ثلاث مدارس عن الخدمة جراء تعرضها للدمار الكامل أو للضرر الجزئي، أو لأنها حولت إلى ثكنات عسكرية أو مراكز إيواء للنازحين من مناطق أخرى بسبب القصف والمنازل المهدمة.

إلى جانب ذلك فإن تردي أوضاع اللاجئين السوريين المعيشية في دول اللجوء وصعوبة استخراج تصاريح الإقامة وغياب الدعم اللوجستي وقلة التمويل الدولي والإنفاق الحكومي العام على التعليم بما يتلاءم مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى عدم اعتراف الدول المضيفة بشهادات الطلبة اللاجئين ونقص أعداد المدارس وتزايد العنصرية والكراهية ضد اللاجئين والأجانب، جميعها عوامل ساهمت في مغادرة أكثر من 800 ألف طفل سوري في دول الجوار مقاعد الدراسة، منهم 300 ألف طفل سوري في تركيا يشكلون نحو 35% من إجمالي عدد الأطفال السوريين في سن التعليم في تركيا. علاوة على ذلك، فإن

نحو 30% آخرين لم يدخلوا المدرســـة قط في لبنان، بينما تتوزع البقية على دول اللجوء الأخرى مثل الأردن والعراق وأوروبا.[ix]

أما في **أوكرانيا**. استمرت الهجمات على المدارس بلا هوادة ما عرض الأطفال لمحنة شديدة وتركهم من دون أماكن آمنة للتعلم، حيث أكدت تقارير صادرة عن يونيسيف إلى أن أكثر من 1300 مدرسة دُمرت بالكامل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية منذ بدء الحرب في عام 2022، فيما تعرضت مدارس أخرى لأضرار بالغة. فضلا عن أن بعض المدارس تعرضت لاستهداف مباشر وأغلقت مدارس أخرى أبوابها كإجراء احترازي منذ بداية الغزو الروسي والذي تضمن هجمات بالصواريخ والمدفعية على مناطق ســـكنية في جميع أنحاء البلاد. كما أكد التقرير أن الهجمات المســـتمرة على المدارس الأوكرانية جعلت نحو ثلث الأطفال فقط ممن هم في سن الدراسة قادرين على الحضور للفصول الدراسية بشكل كامل وشخصي فيما يتغيب كثيرون كما أن أكثر من نصف الأطفال الذين فرت أسرهم من الصراع إلى ســـبع دول غير مســـجلين في أنظمة التعليم المحلية، مشـــيرة إلى حواجز اللغة وأنظمة التعليم التي تتحمل فوق طاقتها.[x]

واجمالا يمكن القول إنه منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشـــرين، أدى الأثر التراكمي للنزاع إلى خســـارة مئات الآلاف من الأرواح، وتدمير الممتلكات والبنى التحتية، ونزوح الملايين، وتزايد أوجه عدم المساواة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم مواطن الضعف والهشاشة بمختلف أبعادها، وإلى تآكل قدرة الدولة والأفراد على التأهب لمواجهة الضغوط والتكيّف معها. كما أنه مع تطور ديناميات النزاع في جميع أنحاء المنطقة العربية تواجه الدول المتأثرة بالنزاعات مجموعة فريدة من التحديات ذات الســـياق المحدد التي تقيد القدرات والموارد المتاحة على حد ســـواء، وتقوض اســـتحقاقات مكاســـب التنمية واستدامتها. الوضع ينذر بالخطر، إذ أن 18 في المائة فقط من الدول المتأثرة بالنزاعات تسير حتى الآن على الطريق الصحيح نحو تحقيق مقاصد مختارة من أهداف التنمية المستدامة، و82 في المائة إما تقع خارج المسار الصحيح أو تفتقر إلى البيانات اللازمة لتقييم التقدم المحرز بدقة. وعلى ضوء هذه الخلفية، ثمة وعي متزايد بأن العديد من أهداف التنمية المســـتدامة ســـيتعذر تحقيقه ما لم يتم التصـــدي للتحديات الخاصـــة التي تواجهها الدول المتأثرة بالنزاعات، عبر اتباعها نهجاً شـــاملا يربط ما بين العمل

الإنساني والتنمية وجهود السلام. والاحتمال وارد بتقويض تطلعات خطة عام 2030 للسكان والدول في المنطقة بدرجة كبيرة ما لم تُبذل الجهود لفهم آثار النزاع والتخفيف من وطأتها.[xi]

ثانيا: التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة

يرتبط النقل غير المشروع للأسلحة بالمقصد الرابع للهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة ويؤكد هذا المقصد على ضرورة الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030. كما يرتبط الهدف 16 بالحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان فضلا عن إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.[xii]

ولا تزال عوامل الصراع وانعدام الأمن وضعف المؤسسات والوصول المحدود إلى العدالة تشكل تهديدا كبيراً للتنمية المستدامة. وخاصة أن عدد الفارين من الحرب والاضطهاد والصراع تجاوز 70 مليون إنسان في عام 2018 وهو أعلى مستوى سجلته وكالة الأمم المتحدة للاجئين منذ 70 عاما تقريباً. وفي عام 2019 تعقبت الأمم المتحدة 357 جريمة قتل و30 حالة اختفاءٍ قسري بين المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين في 47 دولة. كما أن حوالي ولادة واحدة من كل أربعة أطفال تحت سن 5 سنوات حول العالم لا يتم تسجيلها رسميا مما يحرم الأطفال من إثبات الهوية القانونية الحاسمة لحماية حقوقهم ومن الوصول إلى العدالة والخدمات الاجتماعية.[xiii]

ومن هنا جاءت صياغة الهدف 16 الداعية إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وخاصة أن النزاعات العنيفة المستمرة والجديدة في جميع أنحاء العالم تؤدي إلى عرقلة المسار العالمي نحو السلام ونحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ويعيش ربع البشرية في مناطق متضررة من النزاعات وفي منتصف 2022 كان أكثر من 100 مليون شخص قد نزحوا قسرا في جميع انحاء العالم أي أكثر من ضعف العدد الذي كان موجودا قبل عقد من الزمن. ويواجه المواطنون ايضا تحديا في الوصول إلى

العدالة والخدمات الأساسية والضمانات القانونية ولا يكون تمثيلهم كافيا شكل عام سبب عدم فعالية المؤسسات.[xiv]

وانبثق عن هذا الهدف عدد من الغايات والمقاصد التي تربط بالحد من تهريب الاسلحة والتي تمثلت اهمها في خفض التكاليف البشرية للأسلحة وخاصة تلك المتعلقة بحماية المدنيين في المناطق المأهولة وحمايتهم من أثر الاسلحة المتفجرة.

- **تزايد التكاليف البشرية للأسلحة (حماية المدنيين في المناطق المأهولة)**

تمثل أصداء التكلفة البشرية جراء استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة طويلاً بعد حدوث الأثر المباشر، حيث تتعطل الخدمات المدنية الأساسية لمدد طويلة ويضطر أعداد كبيرة من السكان إلى النزوح لفترات طويلة. وبموجب القانون الدولي لا يوجد مبرر لقصف منزل أو مدرسة أو مستشفى ومن ثم يجب على جميع أطراف أي نزاع دولي أو غير دولي سلامة المدنيين بحمايتهم من الأضرار الناجمة عن النزاعات الدائرة في المناطق الحضرية..[xv]

ومن ثم يقع على عاتق جميع الدول واجب حماية المدنيين عند القيام بشن العمليات العسكرية. إلا أن هذا المقصد لم يتحقق في النزاع الروسي الاوكراني حيث سجل مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان منذ 14 فبراير 2022 وقوع أكثر من 17181 ضحية مدنية كما لا تزال معظم الوفيات والإصابات بين المدنيين ناجمة عن استخدام أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق بما في ذلك الهجمات بالمدفعية الثقيلة وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة والصواريخ والطائرات. وبالإضافة إلى الالاف من القتلى والجرحى من المدنيين تم تدمير البنية التحتية والخدمات المدنية والحيوية خاصة باستخدام الصواريخ والمركبات الجوية بدون طيار، فضلا عن تدمير المدارس والطرق والجسور، كما تأثرت أيضا المستشفيات والمرافق الصحية. كما أن انقطاع المياه والغاز والتدفئة والكهرباء الناجم عن الهجمات الروسية على البنية التحتية للطاقة يشكل مصدر قلق خاصة مع بداية فصل الشتاء مما يضفي بُعدا جديدا على الأزمة الإنسانية ويعرّض الملايين من الأشخاص للخطر.

ومن الجدير بالذكر أنه بموجب القانون الدولي الإنساني، لا يجب على المقاتلين أن يوجّهوا هجمات ضد المدنيين أو البنية التحتية المدنية ويجب عليهم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في إدارة العمليات

العسكرية لتجنب – أو على الأقل تقليل – الخسائر العرضية في أرواح المدنيين، والإصابات في صفوف المدنيين والأضرار التي تلحق بالأعيان المدنية[xvi] .

- **الأثر التي تخلفه الأسلحة المتفجرة على المدنيين**

يخلق استخدام الأسلحة المتفجرة في القرى أو البلدات أو المدن أو غيرها من المناطق المأهولة بالسكان، نمطا ثابتا من الضرر الفوري وطويل الأمد بالنسبة للمدنيين مما يدمر الأرواح وسبل العيش والبنية التحتية الحيوية. وبالإضافة إلى التأثير الفوري يتأثر العديد من المدنيين بالآثار غير المباشرة وطويلة الأجل للأسلحة التي يشار إليها أيضا بآثار ارتدادية. كما أن الأطفال معرضون على نحو خاص لأشكال مختلفة من الصدمات النفسية أو العاطفية. ايضا تتعرض مرافق الرعاية الصحية للقصف مما يعيق تقديم الرعاية الطبية. وتتعرض المساكن والبنية التحتية الأساسية مثل مياه الشرب ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وأنظمة الإمداد بالكهرباء للضرر أو التدمير مما يزيد من مخاطر وانتشار الأمراض ويزيد من أعباء نظام الرعاية الصحية.

فضلا عن تفجير المدارس مما يؤدي إلى انقطاع أو وقف الوصول إلى التعليم، ويشكل خطرا كبيرا على الأطفال وغالبا ما يكشف عن عدم المساواة بين الجنسين. ويمكن أن يساهم استخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة أيضا في نزوح واسع النطاق مما يجبر الناس على مغادرة منازلهم غالبا لفترات طويلة وفي ظروف محفوفة بالمخاطر.

ومن ثم فإن استخدام هذه الأسلحة دائما ما يترك مخلفات الحرب القابلة للانفجار التي يمكن أن تقتل وتجرح المدنيين ولا سيما الأطفال حتى بعد فترة طويلة من انتهاء الأعمال العدائية. كما يمكن للمخلفات أن تمنع أو تؤخر أعمال إعادة الإعمار أو الإنتاج الزراعي وكذلك عودة اللاجئين والمشردين[xvii].

- **التأخر في إعمال الغاية الخاصة بتعقب الاسلحة غير المشروعة**

تنص الغاية 4 من الهدف 16 أنه في حين أن تعقب الأسلحة هو تدبير رئيسي في عملية التحقيق في منشأ الأسلحة النارية غير المشروعة والكشف عنها، فإن تنفيذ التعقب شكل منهجي لا يزال يشكل تحديا عالميا. وفي المتوسط نجحت الدول الأعضاء التي تتوافر عنها بيانا في تعقب ثلث الأسلحة

المضبوطة التي كانت هناك إمكانية لتعقبها بين عامي 2016 و2021. [xviii] فتنشر تجارة الاسلحة سوء بطرق مشروعة أو غير مشروعة في العديد من الدول مما يقوض اية جهود للتنمية في هذه الدول.

فنجد مثلا أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تلقي بثقلها على سلامة **أفريقيا** وأمنها واستقرارها. علاوة على ذلك لطالما اعتبرت واحدة من الأدوات الرئيسية وناقلات العنف التي تم التعبير عنها خلال الصراعات العديدة التي اندلعت في القارة. وخلال الصراعات كثيرا ما تستخدم الأسلحة الصغيرة لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك المذابح والتشريد القسري والعنف القائم على نوع الجنس والاعتداءات على قوات حفظ السلام وأعضاء المنظمات الإنسانية. وإلى جانب السياق المباشر للصراع المسلح تؤدي الأسلحة الصغيرة غير المشروعة إلى تفاقم الصراعات الطائفية واستغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط وتيسر ارتكاب جميع انواع الانشطة الاجرامية. [xix]

ومن المعروف إن الأسباب الرئيسية وراء التدفقات غير الخاضعة للرقابة تتثمل في: -

- ✓ التشريعات الوطنية المتساهلة بشكل مفرط.
- ✓ الثغرات المستمرة في النظم الوطنية للرقابة على الصادرات
- ✓ الفساد وانعدام الشفافية.[xx]

فنجد على سبيل المثال أن العوامل الأساسية لتهريب الأسلحة وانتشارها في منطقة الساحل في القارة الافريقية تشمل الافتقار إلى البنية التحتية الأمنية المخصصة لمكافحة الأسلحة غير المشروعة وضعف الشرطة على طول الحدود وفي المناطق الأقل سكانا والتمويل المحدود لأفراد الأمن والجهات الفاعلة الدولية التي تعمل بنشاط على تخريب حظر الأسلحة من أجل التسليح. ومن ثم أكدت تقارير حقوقية إن الخسائر البشرية الناجمة عن عدم تتبع الأسلحة غير المشروعة وانتشارها في منطقة الساحل الافريقي مهمة لفهم مدى إلحاح معالجة مسألة تتبع الأسلحة. وفقا لقاعدة بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه في الفترة ما بين فبراير 2018 وفبراير 2021، قتل أكثر من 67,400 شخص نتيجة للاشتباكات المسلحة أو الهجمات أو عنف الغوغاء أو استيلاء الجهات الفاعلة غير الحكومية أو الحكومية على الأراضي في مالي والنيجر ونيجيريا وبوركينا فاسو. حيث شهدت بوركينا فاسو أكبر زيادة في الوفيات مقارنة بمالي والنيجر، اللتين ارتفع إجمالي وفياتهما السنوية من حوالي 300 في عام 2018

إلى ما يقرب من 1900 في عام 2019. ومن ضـحايا تعقب الأسـلحة الآخرين أولئك الذين نزحوا نتيجة لتزايد العنف.

وفي أوائل مارس 2021 بلغ إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء من المنطقة 871,765 شـخص. حيث سجلت بوركينا فاسو 1,097,462 نازح داخليا، وسجلت تشاد 336,124 نازحا، وسجلت مالي 322,957 نازحا، وسجلت النيجر 298,458 نازحا. توضح هذه الأرقام تأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في منطقة السـاحل التي تسـاهم في العنف المسـتمر. على سـبيل المثال، أدى التهديد المحدد الذي تشـكله جماعة بوكو حرام للنيجيريين بالقرب من الحدود مع نيجيريا إلى دفع الكثيرين في القرى الصغيرة إلى إنشاء قوات أمنية أو لجان اليقظة لحماية أنفسهم. كما أدى تداول الأسلحة في المنطقة إلى تصعيد التوترات بين المجتمعات مثل الرعاة والمزارعين في نيجيريا، بحيث يتم حل النزاعات في كثير من الأحيان باسـتخدام الأسـلحة الصـغيرة والأسـلحة الخفيفة، ويتزايد الآن عدد الأفراد الذين يسلحون أنفسهم ضد الهجمات المحتملة.

وبالتالي فإن الحد من الاتجار بالأسـلحة ينطوي أيضـا على آثار كبيرة بالنسـبة لأولئك الذين لا يشـاركون عادة في سوق الأسلحة غير المشروعة ولكن يجب عليهم القيام بذلك للدفاع عن أنفسهم من الجماعات المسببة لعدم الاستقرار والعنف. .[xxi]

أما في **الصـومال** من المعروف أن مجلس الأمن الدولي فرض حظر أسـلحة على الصـومال عام 1992 بسـبب الحرب الأهلية والعنف بين الفصـائل. وفي عام 2013 صـوت مجلس الأمن بالإجماع على رفع جزئي لحظر بيع الأسلحة للصومال لمدة عام. وسمح القرار للحكومة الصومالية بشراء أسلحة صغيرة لمسـاعدة قواتها الأمنية على تطوير ومحاربة المسـلحين الإسـلاميين لكنه أبقى القيود على الأسـلحة الثقيلة. كما يتم تجديد العقوبات المتبقية التي تتطلب الموافقة على طلبات أسلحة معينة سنويا على الرغم من اعتراضـات الحكومة على أن حركة الشـباب لا تزال تهدد بشـكل خطير السـلام والاسـتقرار في المنطقة وأن هناك حاجة إلى عقوبات لتقويض أنشطتها.[xxii]

رغم ذلك لايزال تهريب الاسـلحة غير المشـروعة مسـتمر في إطالة أمد النزاع الصـومالي حيث جري تم ضبط شحنتين غير شرعيين من المعدات العسكرية والمتفجرات في ميناء مقديشو في 19 مايو 2023

بعد اكتشاف مخبأ للأسلحة في ميناء ومطار مقديشو، تم شرائها من الصين نيابة عن حركة الشباب وسهّل شحنها أحد رجال الاعمال إلى الصومال. وتشير الوثائق إلى أن المواد التي جري الاستيلاء عليها في ميناء مقديشو تشمل خمس طائرات بدون طيار عالية المواصفات من طراز JS قادرة على حمل 10 لترات من السائل على ارتفاع 500 متر فوق مستوى سطح البحر وتغطي 10 هكتارات ومناظير البنادق ولفائف من المواد لصنع الزي العسكري و3000 متر من القماش معبأ في لفات طولها 30 مترا لصنع الخيام. وتشمل العناصر الأخرى نظارات الرؤية الليلية 18 ونظارات السباحة و18 قلم تسجيل صوتي و18 نظارات وساعة للتجسس وأجهزة راديو وخوذات من الدرجة العسكرية وبدلات غيلي (مموهة) وألواح شمسية محمولة و20 مصباحا وبطارية.[xxiii]

مما أدى إلى اعتقال 10 أشخاص مرتبطين بشبكة تهريب. حيث أكدت التحقيقات أن المتهم سهّل شراء معدات عسكرية من الصين بالتعاون مع شركاء حركة الشباب في الصومال. يُزعم أنه استخدم منصات دفع عبر الإنترنت تابعة لجهات خارجية مثل WeChat وAlipay لدفع ثمن المعدات.[xxiv]

- **الفساد وانعدام الشفافية وأثرهما في عمليات تعقب وضبط الأسلحة**

في **أفريقيا** على سبيل المثال وعلي الرغم من إرادة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في مكافحة الأسلحة غير المشروعة ووكالات الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون في الدول الأفريقية فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إفريقيا لا يتوقف أبدا. والأسوأ من ذلك يبدو أن هذه الأسلحة التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني أصبحت الآن عملا مفضلا للجماعات المتمردة أو الإرهابيين في أكثر المناطق عنفًا في إفريقيا. من بحيرات إفريقيا الكبرى إلى الساحل إلى شمال إفريقيا تجد البنادق الهجومية والمتفجرات طريقها إلى المجرمين من جميع الأنواع.

وفي حين أن بعض هذه الأسلحة قد سُرقت من قوات الأمن بعد المواجهات المسلحة وجزء آخر يأتي من الشركات المصنعة المحلية فإن غالبية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تستخدمها الجماعات المسلحة الأفريقية تأتي في الواقع من مصانع مرخصة. لذلك ليس من غير المألوف رؤية معدات متطورة نسبيًا في أيدي الإرهابيين. عندما يتعلق الأمر بمتغيرات AK-47 الأوكرانية أو الجنوب أفريقية أو الصينية أو الفنلندية من طراز AK-XNUMX أو الجليل الإسرائيلي أو FN Fal البلجيكي أو

حتى الذخيرة من أوروبا وأمريكا اللاتينية لا يبدو أن أحدًا يميل إلى شرح كيفية انتقال هذه الأسلحة حول العالم من قبل المساهمة في مذابح المدنيين في إفريقيا.

إن غالبية الأسلحة غير المشروعة التي يتم إنتاجها أو الاتجار بها إلى إفريقيا وفقًا لتقارير من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) أو الإنتربول أو أجهزة إنفاذ القانون الأفريقية هي أخف وزنا وغالبا ما تكون أكثر تقدما. فنجد مثلا أن الإحصاءات الرسمية تؤكد أن سلاح AK-47 موجود في الترسانة الرسمية لنحو 87 دولة حول العالم بما في ذلك 33 دولة أفريقية على الرغم من أنه لم يتم بيعها في العقود الأخيرة بشكل قانوني.[xxv]

<u>أما في دول النزاع في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط</u> نجد أن شهية هذه المنطقة للأسلحة هي سبب ونتيجة للصراعات التي لا تزال مستعرة. فجميع الدول التي حصلت على أعلى الدرجات في الاتجار بالأسلحة ضمن المؤشر الخاص بالصراعات تشارك في نزاع بطريقة أو بأخرى، حيث سجلت سوريا والعراق واليمن وتركيا 9 من أصل 10 في هذا المؤشر ولم تتفوق عليها سوى ليبيا (9.5) والتي تعمل كمحور وكبلد أساسي لتدفق الأسلحة إلى المنطقة، حيث تم التأكيد على إن المصدر الرئيسي في المنطقة للأسلحة المعاد تدويرها هو ليبيا حيث مكنت الفوضى التي أعقبت انهيار نظام القذافي في عام 2011 الإمدادات من التحرك شرقا إلى مناطق الصراع.

كما أن الوجود الكبير للجهات الفاعلة في الصراع شرعيا أو غير شرعي يجعل الصورة الغامضة بالفعل لسوق الأسلحة أكثر ضبابية. حيث مكن الوصول إلى الأسلحة هذه الجماعات المسلحة من الاستيلاء على السيطرة الإقليمية أو السياسية إلى الحد الذي لم يعد من الواضح فيه الجهات الفاعلة التي يمكن اعتبارها شرعية.

إلى جانب الجماعات الإجرامية يزداد تسليح المدنيين في منطقة دول النزاع العربية. ويشهد سوق تهريب الأسلحة الصغيرة في العديد من دول المنطقة طفرة وسط انهيار اقتصادي ومالي وارتفاع معدلات السرقة وفشل الدولة في منع الجريمة والعنف السياسي. حيث يشتري المدنيون البنادق والأسلحة الصغيرة الأخرى لحماية أنفسهم وعائلاتهم من التهديدات المتصورة. في العراق ولبنان على سبيل المثال فشلت القوات الأمنية في الحد من عمليات السطو والنزاعات العشائرية على مدى

السنوات الماضية كما أصبح ما يسمى بـــ "أسلحة المنازل" يحظي بشعبية متزايدة. وفقًا لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة كان ما يقرب من 20 في المائة من سكان العراق يمتلكون سلاحًا في عام 2021 وتبلغ النسبة في لبنان 32 في المائة[xxvi]

<u>بالنسبة لإنعدام الشفافية</u> وفقا لمصدر من اللجنة الوطنية لجمع ومراقبة الأسلحة غير المشروعة (CNCCAI)في النيجر فإن AK-47 - OBJ-006 النيجيري - منتشر بشكل متزايد في السوق السوداء في نيجيريا المجاورة الشمالية. وجري ضبط ما لا يقل عن 4 بندقية من طراز AK-000 المصنعة في نيجيريا خلال عام 2021 مقابل عشرة آلاف قطعة سلاح من الكاميرون أو ليبيا مما يدل على عدم توفر الإرادة السياسية لتقديم بيانات الاستيلاء على جهات متخصصة. فضلا عن انتشار سلاح مثل AK-47 في أيدي إرهابيي بوكوحرام أو قطاع الطرق والمتمردين في شـــمال وجنوب البلاد في الغالب صـــينيون ومجريون وألبانيون أو حتى من صنع في نيجيريا. أيضا في فبراير 2022 كانت سفينة شحن متجهة إلى غيانا من إيطاليا والتي توقفت لســـبب غير مفهوم في داكار تحتوي على ثلاث حاويات من الذخيرة الإيطالية غير المصرح بها.[xxvii]

ومن ثم يمكن القول إن المنطقة العربية وافريقيا لم تصبحا بين عشية وضحاها مستودع الأسلحة غير المشروع في العالم بل ساعدت عوامل مثل انتشار الفساد وتسهيل سرق المخزونات الحكومية في ظل إن إغراق الأســـلحة الذي تحركه الدولة والافتقار إلى آليات الرقابة ومحدودية قدرات إنفاذ القانون والتعاون الدولي كلها عوامل ســـاهمت في قيام الجهات الفاعلة الأكثر زعزعة للاســـتقرار في المنطقة باستغلال انتشار الأسلحة. وقد أدى ذلك إلى استمرار الحلقة المفرغة للصراع التي ابتليت بها المنطقة لعقود مما أثر بالسلب على قدرة هذه الدول على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مجتمعة أو بالأخص الهدف 16.

- **<u>تزايد معدلات الجريمة والارهاب</u>**

على الرغم من التزام الدول بآليات تعقب الاسلحة الصغيرة والخفيفة سواء كانت آلية الأمم المتحدة لتنسيق العمل بشأن الأسلحة الصغيرة (CASA) أو استراتيجية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة SALW أو الاطر الامنية الاقليمية المختلفة إلا أن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لا تميل إلى ممارسة

أي رقابة على تدفقات الأسلحة. فمن مصلحة أكبر مصدر للأسلحة في العالم الحفاظ على ارتفاع الطلب على الأسلحة. بالنسبة للولايات المتحدة وروسيا والصين وقوى عظمى أخرى تعد المنطقة سوقا مثالية لإبرام صفقات الأسلحة. مما يساهم في لكن أثر ذلك يتجلي في ارتفاع معدلات الجريمة والإرهاب.

ففي **المكسيك** يكاد يكون من المستحيل على المواطنين شراء سلاح بصورة قانونية. وفقاً للحكومة، فإن متجر الأسلحة النارية الوحيد يملكه الجيش، ويصدر أقل من 50 تصريحاً سنوياً. لكن هذا لم يمنع ملايين الأسلحة النارية من التداول في جميع أنحاء البلاد، بحيث يتم تهريب ما يقدر بنحو 200 ألف قطعة سلاح ناري بطريقة غير قانونية من الولايات المتحدة كل عام، وفقاً للحكومة الامريكية. والأكثر أهمية أن ما بين 70٪ و90٪ من الأسلحة النارية، التي تم العثور عليها في مسرح الجريمة في المكسيك، تعود إلى الولايات المتحدة (استنادا لوزارة الشؤون الخارجية المكسيكية) زد على ذلك، أنه في عام 2020، كان هناك 24617 جريمة قتل بسلاح ناري في المكسيك[xxviii]. وهو ما يفاقم من أعداد الوفيات

أما في **نيجيريا** فقد كشف مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة أن الهجمات التي شنتها عصابات قطاع الطرق بين عامي 2018 و2022 ارتفعت بنسبة 731٪ من 124 إلى 1031 حادثة، كما أفاد أن قطاع الطرق قتلوا حوالي 13,485 شخصاً خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى مايو 2023. وكشفت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة أن قطاع الطرق أجبروا مئات الآلاف على الفرار من ديارهم في المنطقة الشمالية الغربية بين عامي 2018 و2020. وتتعدد العوامل التي تجعل المنطقة الشمالية الغربية بنيجيريا عرضة للهجمات وتشمل الموارد الأمنية التي تعاني من سوء الإدارة والصراعات بين الرعاة والمزارعين وتعدين الذهب بطرق غير قانونية، وتدهور سبل الرزق لأهالي المناطق الريفية، وسوء إدارة الحدود الدولية لنيجيريا، وضعف إنفاذ القانون، وإخفاق الاستخبارات الأمنية.

كما إن الفقر يعتبر من العوامل الرئيسية التي تُلجئ النساء إلى تهريب الأسلحة. فخلال الفترة من ديسمبر 2022 إلى فبراير 2023، ألقت شرطة ولاية زمفرة القبض على الكثير من مهربات الأسلحة بتهمة إمداد قطاع الطرق بالأسلحة والذخيرة. حيث تزايد عدد النساء الضالعات في الاتجار بالأسلحة مؤخراً يرتبط بالانكماش الاقتصادي في المنطقة إذ يؤثر على النساء تأثير شديد ويمنعهن من الحصول على حقوقهن الأساسية.[xxix]

أما في **اليمن** فإلى جانب كافة الانتهاكات التي طالت اليمنيين أنفسهم والتي تتقاطع مع عدم القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كتزايد معدلات الفقر وانهيار التعليم والصحة وسوء التغذية المتفشي. فقد أضافت مليشيا الحوثي انتهاك اخر للسلامة البحرية حيث وبفضل الاسلحة المهربة والذخائر بالإضافة إلى استيلائهم على أسلحة كثيرة من الجيش اليمني. تتعرض السفن التجارية في البحر الأحمر لاعتداءات إرهابية متواصلة من قبل المليشيا الحوثية ما يشكل تهديدا لـ 13% من حجم حركة التجارة الدولية سنويا قبالة مناطق سيطرة الحوثيين، بحسب تقديرات منسوبة لبيانات رسمية تم ارتكاب مجموعة من الانتهاكات والجرائم خلال نشاط المليشيات في أعمال القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن، ترقى إلى جرائم الحرب بالمخالفة للقانون الدولي والقوانين المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها اليمن. وبلغت الجرائم البحرية التي ارتكبتها المليشيا وفقا لتقارير محلية نحو 504 انتهاكات، بينها 183 حالة استهداف لسفن الشحن التجارية الدولية والسفن العسكرية، و49 حالة استخدام شواطئ البحر الأحمر لعمليات تهريب الأسلحة الإيرانية إلى اليمن. كما سجلت استهداف الموانئ اليمنية والسعودية بنحو 17 انتهاكا، وزراعة 192 لغمًا حوثيا في مياه البحر الأحمر، والإقدام على 63 اعتداء على الصيادين ونهب ممتلكاتهم.[xxx]

ومن ثم يمكن اعتبار مليشيا الحوثي من بين أبشع الجماعات الإرهابية والتي باتت تشكل خطرا حقيقيا على اليمن خصوصا والمنطقة بشكل عام، فهي ليست معنية لا من قريب ولا من بعيد بالدولة اليمنية وأمنها واستقرارها أو الشعب اليمني واحتياجاته، وخاصة في ظل استمرار حصولها على المعونات العسكرية والأسلحة بأنواعها المختلفة إلى أيديهم وتعزيز قوة ميليشياتهم، من شأن ذلك أن يضاعف خطرها على اليمن والمنطقة برمتها.

ومن خلال هذا العرض يمكن القول أن إنجازات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تقف على المحك، فالآثار المدمرة للأسلحة المتفجرة على المدنيين والمنازل والمرافق والبنية التحتية المدنية تهدد عددًا من الأهداف العالمية، من بينها تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وإقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد. كما أن المستويات المرتفعة من التلوث بالذخائر المتفجرة من جراء استخدام تلك الأسلحة في المناطق المأهولة يهدد حياة السكان ويعوق جهود إعادة الإعمار أمدًا طويلاً بعد انتهاء الأعمال العدائية. وتُلحق موجات النزوح الواسعة والمتكررة وطويلة الأمد كذلك أخطارًا فادحة بصحة

السكان وأمنهم ورفاههم. ويتنافى استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، وبالأخص الأسلحة ذات الآثار الواسعة النطاق، بشكل جوهري مع حقوق الإنسان الأساسية ويهدد مستقبل أجيال بأكملها.[xxxi]

ومن هنا تؤكد مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان** أن تبني أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف 16 المعني بتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة يعد مهما من أجل إدماج السلام في إطار السياسة العامة ليس فقط للأمم المتحدة وانما للمجتمع الدولي ككل ومن ثم فإن الدول والشعوب بحاجة إلى فهم أفضل للروابط بين السلام والنزاع والتنمية المستدامة وخاصة في ظل عدم وجود أهداف أو مؤشرات ذات مغزى لتتبع التقدم نحو تحقيق مجتمع سلمي والعمل على الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف والوفيات ذات الصلة في كل مكان كما جاء في الغاية 16.1 والحد بشكل كبير من التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة كما جاء الغاية 16.4.

التوصيات:

- ضـرورة تبني اسـتراتيجيات مراعية للنزاعات لإدارة المخاطر التي تشـكلها النزاعات والهشـاشـة وهي الاعتراف والتجنب وتخفيف المخاطر وبناء السلام والتعلّم.
- الاستفادة من كل السبل المتاحة لسد الفجوة في مستوى الاستجابة الإنسانية وتعزيز فعاليتها.
- تقديم المسـاعدة الإنسـانية الطارئة أو المسـاعدة التنموية وفي النهوض بالمجتمعات التي تواجه كوارث وأزمات وتحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية
- تطوير وتنفيذ خطط عمل تنطوي على أنشـطة محددة وملموسـة وخاضـعة لجدول زمني بغية إرساء إجراءات مستدامة لحماية الأطفال من تأثيرات النزاعات.
- يجب على أطراف النزاعات والدول إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسـاني وخاصـة التي تدعو إلى حظر توريد الاسـلحة للجماعات المسـلحة للحد كم إطالة زمن النزاع.
- تسـوية النزاعات أو منع نشـوبها ومؤازرة البلدان التي تمر بمراحل ما بعد النزاع، بوسـائل منها كفالة إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وإرساء دعائم الدولة.
- اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقا للقانون الدولي، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمام إعمال حق تقرير المصـير بالنسـبة للشـعوب القابعة تحت نير الاسـتعمار والاحتلال الأجنبي والتي ما زالت تؤثر سلبا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها أيضا.
- إشـراك المجتمع المدني في إقرار وتنفيذ اسـتراتيجية الإصـلاحية وتقييم اثارها وصـياغة وتنفيذ التدابير المرتبطة بتوفير الخدمات الأساسية والتعليم والصحة والسكن والعمل اللائق.

[i] - رعاية الحرب دول الاتحاد الاوروبي تعيد بيع لاسلحة إلى التحالف العربي بينما يتشبث اليمن بالسلام،، Euro Med Monitor، 22 يونيو 2023، الرابط،https://bit.ly/46acxqq

[ii] - Assessing the impact of war in Yemen:on Achieving the Sustainable Development Goals, UNDP, 2019, link, https://bit.ly/45EtBDP

[iii] - اطفال اليمن وسوريا وليبيا .. سوء تغذية وألغام وضحايا تهريب، DW ، سبتمبر 2022، الرابط، https://bit.ly/3rW9qUa

[iv] - Assessing the impact of war in Yemen:on Achieving the Sustainable Development Goals, UNDP, 2019, link, https://bit.ly/45EtBDP

[v] - Assessing the impact of war in Yemen:on Achieving the Sustainable Development Goals, UNDP, 2019, link, https://bit.ly/45EtBDP

[vi] - اطفال اليمن وسوريا وليبيا .. سوء تغذية وألغام وضحايا تهريب، DW ، سبتمبر 2022، الرابط، https://bit.ly/3rW9qUa

[vii] - Assessing the impact of war in Yemen:on Achieving the Sustainable Development Goals, UNDP, 2019, link, https://bit.ly/45EtBDP

[viii] - الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم، اليونيسكو، الرابط، https://ar.unesco.org/gem-report/node/1346

[ix] - تذكير.. سنة دراسية أخرى تُسرق من حياة أكثر من مليوني طفل سوري، euro med monitor، ١٤ سبتمبر 2022 ، الرابط، https://bit.ly/3Qoxs3Q

[x] - يونيسيف: تدمير أكثر من 1300 مدرسة في أوكرانيا منذ بدء الحرب، الشرق الاوسط، أغسطس 2023 ، الرابط، https://bit.ly/46CcqUM

[xi] - تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية، الاسكوا، أكتوبر ٢٠٢١، الرابط، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/attainment-sdgs-conflict-affected-countries-arab-region-arabic.pdf

[xii] - يمكن الرجوع إلى الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على الرابط، https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice/

[xiii] - يمكن الرجوع إلى الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على الرابط، https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice/

[xiv] - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ابريل 2023، الرابط، https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2023/secretary-general-sdg-report-2023--AR.pdf

[xv] - قادة المم المتحدة واللجنة الدولية يحثون على تكثيف الدعم العالمي لحماية المدنيين من استخدام الاسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 14 نوفمبر 2022، الرابط، https://bit.ly/3t8R96y

[xvi] - مجلس الامن يبحث مسألة استخدام الاسلحة التقليدية الثقيلية فيما خلفتت الحرب المستعرة منذ تسعة اشهر دمارا هائلا، الامم المتحدة ، 11 ديسمبر 2022، الرابط، https://news.un.org/ar/story/2022/12/1116512

[xvii] - حماية المدنيين من الاسلحة المتفجرة أثناء النزاع، الأمم المتحدة، يونيو 2022، الرابط، https://news.un.org/ar/story/2022/06/1104262

[xviii] - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ابريل 2023، الرابط، https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2023/secretary-general-sdg-report-2023--AR.pdf

[xix] - L'ATLAS DES ARMES Une cartographie des flux illicites d'armes légères en Afrique, le Small Arms Survey- l'UA, 2019

[xx] - Political Will Along with Weapons-Control Management Critical in Stemming Illicit Trafficking of Small Arms, Speakers Tell Security Council, UN, 22 Nov 2021, link, https://press.un.org/en/2021/sc14708.doc.htm

[xxi] - Arms Trafficking: Fueling Conflict in the Sahel, The International Affairs Review, 12 Jul 2023, link, https://www.iar-gwu.org/print-archive/ikjtfxf3nmqgd0np1ht10mvkfron6n-bykaf-ey3hc-rfbxp-dpte8-klmp4

[xxii] - Somalia seizes military shipments bound for Al Shabaab, The East African, 19 May 2033, link, https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/east-africa/somalia-seizes-military-shipments-bound-for-al-shabaab-4240266

[xxiii] - Police probe Kenyan trader 'for importing weapons for Al Shabaab terrorists', The East African, 27 Jun 2023, link, https://bit.ly/3E3xVRW

[xxiv] - Somalia seizes military shipments bound for Al Shabaab, The East African, 19 May 2033, link, https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/east-africa/somalia-seizes-military-shipments-bound-for-al-shabaab-4240266

[xxv] - Le Journal de L' Afrique، الرابط، 9 مارس 2022، https://bit.ly/3qoU4Xt من أين تأتي الأسلحة غير المشروعة المستخدمة في أفريقيا؟،

[xxvi] - Up in arms: The Middle East as the world's illicit arms depot, Global Initiative, 24 Mar 2023, link, https://globalinitiative.net/analysis/middle-east-illicit-arms-trafficking-ocindex/

[xxvii] - Le Journal de L' Afrique، الرابط، 9 مارس 2022، https://bit.ly/3qoU4Xt من أين تأتي الأسلحة غير المشروعة المستخدمة في أفريقيا؟،

[xxviii] - رحلة تهريب الاسلحة من تكساس إلى ميكسيكو..هكذا تساهم الولايات المتحدة في قتل المكسيكيين، الميادين، 10 يوليو 2023، الرابط، https://bit.ly/48A9hWT

[xxix] - اتجار النساء بالأسلحة يتزايد في شمال غرب نيجيريا، موقع adf-magazine، 29 أغسطس 2023، الرابط، https://bit.ly/3PZPadq

[xxx] - خطر مليشيا الحوثيين على الأمن القومي والإقليمي والملاحة البحرية، الاصلاح نت، 28 فبراير 2022، الرابط، https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=8962

[xxxi] - قادة الامم المتحدة واللجنة الدولية يحثون على تكثيف الدعم العالمي لحماية المدنيين من استخدام الاسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 14 نوفمبر 2022، الرابط، https://bit.ly/3t8R96y